

آراء مطروحة للمناقشة

د. مهدي المخزومي

1 - رأي في مصطلح (المضارع)

(المضارع) :

مصطلح كان البصريون يطلقونه على الفعل الذي في أوله زائدة من الزوائد الأربع ؛ الهمزة والنون والياء والتاء التي عبر عنها النحاة بأحرف (أنيت) ، وهو ما كان على مثال أفعل ونفعل ويفعل وتفعّل . وهو من أمثلة الفعل ، لاشك في ذلك .

كان (يفعل) فيما يرى بعض الدارسين ، أقدم الأفعال . فهو أسبق وجوداً من (فعل) أي ، الفعل الماضي وكان يقول : «ومن أغرب خصائص تاريخ اللغات السامية هو أن اللغات السامية الأولى لم يكن فيها إلا فعل واحد وهو ما نسميه بالمضارع ، وأما ما نسميه بالماضي فلم يكن موجوداً» [محاضرات كراوس 1944] .

وكانت هذه التسمية ، أعني التسمية بالمضارع قديمة قدم أول مصنف في الدرس عرفه تاريخ العربية ، أعني : (الكتاب) ، فقد جاء في مقدمته ، وفي باب (بجاري) أواخر الكلم من العربية) : «وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع ؛ الهمزة والتاء والياء والنون» . [الكتاب 3/1] .

والمقصود بمضارعة الاسم هو مضارعة الاسم الفاعل «وإنما ضارعت (أي : الأفعال المضارعة) أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل ، فيما تريد من المعنى ، وتلحقه هذه اللام ، كما لحقت الاسم ، ولا تلحق (فعل) اللام . [الكتاب 3/1] .

وجاء في الكتاب أيضاً : «اعلم أنها - يعني الأفعال المضارعة - إذا كانت في موضع اسم مبتدأ ، أو اسم بني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكيثوتها ، في هذه المواضع ألزمتها الرفع» . [الكتاب 1/409] .

لقد آخذ النحاة من هذه المضارعة المتوهمة ذريعة إلى إعراب (يفعل) ، وراح الدارسون يفسرون ويوجهون ، فقال أحدهم ، وهو أبو العباس المبرد : «أن الأفعال إنما دخلها الاعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء... وإنما ضارع الأسماء من الأفعال ما دخلت عليه زائدة من الزوائد الأربع التي توجب الفعل غير ماض ، ولكنه يصلح لوقتین ، لما أنت فيه ، ولما لم يقع . [المقتضب 1/2] .

إن تسمية (يفعل) بالمضارع تطبيق لفكرة العامل التي يبدو أنها راودت أذهان الدارسين منذ أول وإن لم تأخذ صيغتها المنطقية الجامدة إذ ذاك . كذلك يبدو أن فهم سيبويه للاعراب كان دون ما رسمه الخليل ، ويبدو أن الاعراب بمعنى تحليل الجملة تحليلاً لغوياً أمر لم يستوعبه ذهن سيبويه ، وفي الكتاب أكثر من مثال يبين مدى تصور هذا الدارس عن استيعاب مذهب أستاذه ، ولكن ليس هذا موضع بيانه وتفصيله .

ولم تعرف هذه التسمية عند غير البصريين قط ، فالكوفيون البغداديون منذ عهد الكسائي لم يعرفوا هذا المصطلح ولم يتردد على ألسنتهم ، ولا جرى على أفلامهم في صحائفهم وكتبهم وأماليمهم ، وكانوا إذا أرادوا أن يعبروا عن (يفعل) قالوا : المستقبل .

وقال أبو عثمان السرقسطي ، وهو يبحث في ماضي الأفعال المضعفة ومستقبلها : «وما كان من هذا النحو مضاعفاً متعدياً فإن مستقبله يأتي على (يفعل)» . [الأفعال 57 / 1] .

وقال : «مِتَ تَمُوتُ ، وِدِمْتَ تَدُومُ مكسور العين في الماضي ، ومضوم في المستقبل» . [الأفعال 61 / 1] .

إن الاستمساك بمصطلح (المضارع) . يوجد هذا الفعل من أخصر خصائصه ، وهو كونه صيغة زمنية «لأنه ليس في اسمه ما يشير إلى زمن من الأزمنة ، ولم يتشبث به البصريون والمتأخرون منهم خاصة إلا انسياقاً وراء فكرة العمل ، لأن التسمية بـ (المضارع) تعني أن هذا الفعل يضارع اسم الفاعل ، واسم الفاعل معرب فيترب على ذلك ان يكون المضارع معرباً ، وهكذا كان الأمر . أما وظيفة (المضارع) في الكلام ودلالته على الزمان بوصفه صيغة زمنية فأمر لم يعن به النحاة ، لأن شغفهم بفكرة العمل و(اكتشافهم) ما بينه وبين (اسم الفاعل) من مضارعة حالاً دون اهتمامهم بوظيفته ، وصيغته ودلالته ، وهم أهم ما كان ينبغي أن يهتم به النحاة ، وهم يتناولون الجملة بالدرس ، ولم ينته إلينا من ذلك كله إلا أن (يفعل) تضارع (فاعلاً) فهي لذلك معربة ، وأن أنواع اعرابها هي الرفع والنصب والجرم ، وأن النصب والجرم إنما يكونان بعامل لفظي . فالنصب بأن وأخواتها ، والجرم بلم وأخواتها ، أما عامل الرفع فعنوي ، وهو عند البصريين وقوعه موقع الاسم ، كما مر في مقالة سيبويه ، وهو عند الكوفيين تجرده من الناصب والجازم .

وقد شغلونا عن الاهتمام بمعناه ودلالته ووظيفته وطريقة استعماله بهذه التعملات والتحولات ، ولذلك يتخرج الدارس في مدرسته أو معهده أو كليته ، وهو لا يعرف أين يستعمل (يفعل) وأين يستعمل (فاعل) ، ولا يعرف الفرق بين دلالة زيد ينطلق وزيد منطلق ، لأن شيئاً من هذا لم يتناوله بالدرس طوال دراسته ، لأن الكتب التي وضعت بين يديه ، ومفردات المنهج التي أقرت له ومراجعته التي يرجع إليها من منظومات ومتون

وكان أبو العباس ثعلب (توفي سنة 291هـ) وهو خير من يمثل الدرس الكوفي البغدادي يقول : «الشروط كلها يتقدمها المستقبل ، والماضي والدائم ، و(إن) لا يتقدمها إلا مستقبلها» . [المجالس 231] ويعني بالمستقبل ما يعنيه النحاة المناطق بـ (المضارع) .

وقال في موضع آخر : «فتحت مستقبلات وضع يضع ، وهب هيب وأشباهها لأنها من حروف الحلق» . [المجالس 360] ، ويعني بالمستقبلات (الأفعال المضارعة) .

وقال أيضاً : «وإذا كان الفعل يدوم فالماضي والمستقبل واحد ؛ صلى يصلي وصام يصوم . واحد» . [المجالس 388] .

وربما عبروا عنه بينائه كناية عنه فقالوا : فعل يفعل ، وكان أبو العباس يقول : «من قال : إنه قام زيد لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت كان خطأ ... إنما قام زيد دخلت (ما) وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (ما) كان خطأ أن يلي (أن) فَعَلَ ويفعل» . [المجالس 272] .

ويبدو أن التسمية الكوفية البغدادية تجاوزت هذا الأفق إلى الآفاق البعيدة ، وإلى أفق الأندلس والمغرب الذي رعى الدرس النحوي الكوفي زمناً طويلاً ، وقدم للدرس أمثال ابن القوطية وابن القطاع والسرقسطي وابن مضاء وابن آجروم الصنهاجي ، لم يعرف أحد هؤلاء مصطلح (المضارع) ، وأكبر الظن أنهم لم يفهموه ، وإذا أرادوا أن يعبروا عنه قالوا : (المستقبل) ، أو كنوا عنه ببناء (يفعل) ، كما كان الكوفيون البغداديون يفعلون ، وما رأيت فيما قرأت هؤلاء من كتب أنهم ذكروا مصطلح (المضارع) .

قال ابن القطاع : «وليس في كلام العرب فعل ويفعل بفتح الماضي والمستقبل مما ليس عينه ولا لامه حرف حلق إلا حرف واحد لا خلاف فيه ، وهو أي يأتي» . [الأفعال 3/1] .

وشروح وتعليقات لا تعلم نحواً ، ولا تعني بدلالة ، وكل ما جردت من أجله حدود جامعة مانعة ، وأحكام تتعلق بهذا العامل أو ذاك ، أو بهذا المعمول أو ذاك ، أو باجتماع عاملين على معمول واحد أو باشتغال العامل عن المعمول بضميره ، أو بنبابة المفعول عن الفاعل أو نبابة بعض علامات الإعراب عن بعض أو بإقامة المصدر مقام الفعل أو بتقدير عامل محذوف جوازا أو وجوبا ، أو بمصدر متصيد أو بمصدر مؤول ، أو بشواهد ملتوية مصنوعة أو مهجورة تتطلب تحريجا ، أو بتزاع بين فعلين يتطلب فضلا ، أو بالتعمل في استخلاص الوجه العقلية المحتملة للمسألة الواحدة ، أو التكاثر باكتشاف مئات الصور المستخلصة للصفة المشبهة باسم الفاعل ومعمولها حتى بلغت عدتها أربعة عشر ألفا أو تزيد [شرح التصريح على التوضيح 86/2 الباني ، الحلبي] .

ومن المستغرب أن يذهب الكوفيون إلى إعراب (يفعل) مع أنهم لا يعرفون المضارعة ولا يقولون باسمية (فاعل) . وكان المبرد البصري يقول : «إن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء» [المقتضب 1/2] .

ولا يفسر الدارس هذا إلا بأن الكوفيين كانوا يتابعون البصريين ويقلدونهم بدون وعي .

أمعرب (يفعل) أم مبني ؟

ينبغي أن نفسر الإعراب تفسيرا جديدا بعيدا عن جميع الاعتبارات المنطقية ، والعقلية ، فلم يعد الدرس النحوي يحتمل هذا التمثل الذي عاناه طوال هذه القرون .

لم يعد الدارس ينظر إلى الإعراب ، كما كان النحاة المتأخرون ينظرون إليه ، لم يعد الإعراب أثرا ظاهرا أو مقدرا يحلبه العامل في آخر المعرب . [شرح ابن الناظم ص 10] ، لأن الدرس النحوي لا يعرف العامل ، بل يأباه ، وينكره ، الإعراب ، كما ينبغي أن يفهم هو : بيان ما للكلمة في أثناء الجملة من معنى إعرابي أو ما لها من وظيفة لغوية تؤديها . والمعاني الاعرابية التي تقتضي أن

تتغير أواخر الكلم في الجملة بمقتضاه هي : الإسناد ، والإضافة ، والمفعولية ، وما كان من هذا القبيل . فخالد في قولنا : أقبل خالد ، ورأيت خالداً ، ونظرت إلى خالد ، قد تغير آخره لتغير المعنى الاعرابي الذي تحمله ، فهو مسند إليه (فاعل) في الجملة الأولى ، و(مفعول) في الجملة الثانية ، و(مضاف إليه) في الجملة الثالثة ، ولذلك لا بد أن تتغير حركة آخره . إن الذي يتحمل هذه المعاني ، ويتغير آخره بحسبها من أقسام الكلمة هو الاسم وحده ، وليس للفعل ، ولا للكناية من ضمير وغيره ، ولا للأداة ، أو الحرف على حد تعبيرهم أن تتغير أواخرها . لأنها لا تتحمل شيئا مما تحمله (خالد) في الجمل الثلاث . فالمعرب إذن من أقسام الكلمة هو الاسم وحده ، وليس شيء من الأدوات والكنائيات والأفعال ما يمكن أن يكون من قبيل المعربات .

ف فعل المستقبل ، أو (يفعل) صيغة فعلية ، والفعل لا يتحمل من المعاني الاعرابية شيئا . فهو مبني لا محالة . ويجب أن يكون مبني ، ولذلك كان الدارسون على حق إذ ذهبوا إلى بناء (فعل) ، وكان ينبغي ألا يترددوا في القول ببناء المستقبل (يفعل) أيضا لولا تأثرهم بالمنهج الكلامي أو المنهج الأصولي الذي يجعل الاعتبارات المنطقية فوق كل اعتبار ، لولا توهمهم أن تغير أواخر المستقبلات إنما كان بتأثير الأدوات المختصة به كالنواصب والجوازم . إن القول بعمل الأدوات المختصة بعمل منطقي لا مكان له في الدرس النحوي اليوم ، إلا أن آخر (يفعل) يتغير فيفتح مرة ، ويضم مرة ، ويعدم الحركة مرة أخرى ، ففسر هذا التغير بتأثير العامل ، وغير الدارسين يرددون هذا متابعة وتقليداً ، ولم يلتفتوا إلى ما يتسم به (يفعل) من إبهام في الدلالة على الزمان ، لأنه يستعمل بلفظ واحد للحال والاستقبال ، وهذا هو ما يجعل آخر (يفعل) يتغير . وقد فطن الدارسون لذلك ، وكان أبو بكر بن السراج ، فيما يظن ، من أوائل من حاول أن يحلوا الإبهام عن هذا الفعل ، فقال في شرح الفعل : «الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل ، فالماضي كقولك : صلى زيد» يدل

على أن الصلاة كانت فيما مضى من الزمان ، والحاضر نحو قولك : «بصلي» يدل على الصلاة وعلى الوقت الحاضر ، والمستقبل نحو : «سيصلي» يدل على الصلاة ، وعلى أن ذلك يكون فيما يستقبل . [كتاب الأصول في النحو 1 / 41] ووضح رأيه هذا بقوله : «فإذا قلت سيفعل ، أو سوف يفعل دلّ على أنك تريد المستقبل ، وترك الحاضر على لفظه لأنه أولى به» [نفسه] . وغلبت الضمة في تحريك آخره ، وإذا فتح آخره كان للمستقبل ، وليس في العربية (يفعل) مفتوح الآخر إلا كان مستقبلاً .

ومما يدل على أن العربية تحت هذا المنحى أن الفعل ينصب بعد (اذن) إذا كان مستقبلاً ، ويرفع إذا كان حالاً ، وكان النحاة يمثلون له بقولهم : «إذن أظنك صادقاً» بالرفع في جواب من يقول : أحبك . وأنّ الفعل بعد (حتى) لا ينصب إلا إذا كان مستقبلاً ، فإذا أريد به الحال رفع نحو قولك : (سرت حتى أدخلها) إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول . [شرح الأشموني 303 / 3] ، وكان ابن مالك يقول : ولو (حتى) حالاً أو مؤولاً .

به ارفعن وانصب المستقبل

وعلى هذا قراءة نافع قوله تعالى : «وزلزلوا حتى يقول الرسول» بالرفع على تأويله بالحال . [شرح الأشموني 303 / 3] وينصب (يفعل) بعد اللام تعليلاً أو جحوداً ، وبعد (كي) ، وبعد (أو) وبعد الفاء ، وبعد الواو وبعد (حتى) حين يكون مستقبلاً ، فإذا كان للحال كان مرفوعاً ، ولا يلتفت إلى ما زعموا من أن الفعل منصوب بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً ، لأن (أن) هذه التي زعموا أنها هي الناصبة إنها يؤتي بها لتؤدي وظيفة لغوية غير النصب ولم تكن لتكون عاملة لانتفاء (العامل) أصلاً .

ومما يبنى وجود العامل ، وينبغي أن تكون (أن) ناصبة : نصب الفعل في مواضع كثيرة بدون (أن) ، وذلك كقولهم : (خذ اللص قبل يأخذك) و(مره يخفّرها) و(تسمع بالمعدي لا أن تراها) : وكما جاء الحسن قوله

تعالى : «قل أفغير الله تأمروني أعبد» ، وقول عامر بن جوين الطائي :

فلم أر مثلها خباسة واحد
ونهب نفسي بعدما كدّت أفعلة

وقول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى
وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

ينصب (بأخذك ، ويخفّرها وتسمع وأعبد وأفعله وأحضر) ، ووروده في الشعر ، وفي الكلام يبنى أن يكون حذف (أن) فيه للضرورة . كما قالوا حين تناولوا بعض الأبيات بالدرس ، كبيت عامر الطائي ، وهو من أبيات الكتاب . ولم ينصب شيء من ذلك إلا لأن المراد ب(يفعل) فيه المستقبل .

ويبدو أن الأصل سليم ، وأن الاستعمال الكثير الواسع يؤيده ويصححه ، ولا يلتفت إلى ما يتأولون من حذف (أن) على قلة وشذوذ ، أو من إضمارها ، لأن «النائب» الأربع لم يطرد نصب الفعل بعدها ، وقد مرّ بنا أن الفعل يرفع بعد (اذن) إذا أريد به الحال ، ولا ينصب إلا إذا أريد به الاستقبال .

فإذا لم يرد به الحال ولا الاستقبال سكن آخره سواء أريد به الماضي كقولنا : لم يفعل ، ولما يفعل أم لم يرد فيه إلى زمان ، كقولنا : ليدخل خالد الصف ، أو لا تدخل يا خالد الصف ، وقولنا : إن يدخل خالد ادخل معه .

فتغير آخر (يفعل) لم يكن لتغير معانيه الإعرابية ، لأنه لا يتحمل شيئاً منها ، وإنما رفع ، وحرك آخره بالضمة لتخصيص زمانه بالحال . وحرك آخره بالفتحة لتخصيص زمانه بالمستقبل ، فإذا دل على الماضي ، أو لم يدل على زمان أصلاً سكن آخره .

2 - رأي في نون الوقاية ، والواقيات الأخريات

(1) نون الوقاية . وهي ثلاث نونات :

الأولى :

النون التي تأتي ما تلحقه من كسرة لازمة تقتضيها ياء

المتكلم ، ولعل في مقدمة هذه النونات نون الوقاية التي يرددها العربون حين يواجهون فعلا اتصلت به النون من آخره لتقيه من الكسرة اللازمة التي تقتضيها ياء المتكلم ، لأنها صوت مدّ .

لقد التزمت اللغة هذه النون في آخر الفعل إذا اتصل به ضمير المتكلم المنصوب ، وذلك للحفاظ على حركة آخر الفعل ، لأن الياء تقتضي كسرا ما قبلها ، فليس من كلمة تلحقها ياء المتكلم أو أية ياء ممدودة إلا كان آخره متحركاً مكسوراً ، وهذه الكسرة لازمة ، والفعل لا يدخله الكسر إذا كان لازماً ، نحو : أكرمني ، وأكرمني ، ويكرمني وأكرمني ، وهكذا كل فعل اتصل به ياء المتكلم ، بل كل كلمة اتصل بها هذه الياء .

وكثر في الاستعمال إلحاق هذه النون الواقعة بكلمات مبنية كـ بعض ما يسمى «باسم الفعل» نحو : دراكني وتراكني ، وتلحق ما يسمى بالأحرف المشبهة بالفعل ، نحو : إن وكان وليت ولعل ولكن ، يقال : إني ، وكأني وليتي ، ولعلني ، ولكنتي . وقد يستغنى عن هذه النون هنا استخفافاً ، فيقال : إني وكأني ولعلني ولكنتي ، إلا (ليت) فلا تكاد النون تفارقها إذا اتصلت بها ياء المتكلم . وتلحق بعض أدوات الإضافة ، من وعن . يقال : مني وعني .

الثانية :

النون في المثني ، نحو : (كتابان) ، وفي الجمع الذي على حدّ المثني نحو (الزيدون ، الزيددين) ، لقد التزمت العربية هذه النون في المثني وجمع المذكر السالم لتقي المد الذي قبلها من القصر أو الحذف لسكونه وتطرفه .

إن علامة التثنية في المثني هي الألف وحدها ، لأن النون قد يستغنى عنها والدلالة على التثنية باقية بقاء الألف وحدها ، نحو : هذان كتاباي ، وهذان قلماك ، ولم يعد فيها للنون وظيفة عند الإضافة فقد حلت الياء والكاف محلها ، وأبقتا على مد الألف ودلالاتها على التثنية .

وإن علامة الجمع في (الزيدون والزيددين) هي الواو وحدها ، لأن النون فيه قد يستغنى عنها والدلالة على الجمع باقية بقاء الواو ، نحو ، هؤلاء زيدوك ، ورأيت زيديك ، ولم يعد للنون هنا وظيفة فقد حلت الكاف في المثاليين محلها ، وأبقت على مد الواو ودلالاتها على الجمع ، لأن الواو لم تعد متطرفة ، ولم تفتقر إلى واق . ولعل هذا هو ما كان يعنيه من كان يسمى هذه النون عمادا [مغني اللبيب 1 / 380] .

أما النحاة فقد غيروا يعربون هذه النون «بدلاً من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . [المقتضب 5 / 1] ، ونسب المتأخرون هذا الرأي إلى سيبويه ، فقد جاء في شرح الرضي على الكافية : «قال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معاً ، لأن حروف المدّ عنده حروف إعراب امتنعت من الحركة فجاء بالنون بعدها عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة» . [شرح الرضي على الكافية 31 / 1] .

وتردد هذا في كلام ابن الناطم ومن تابعه وحذا حذوه . [ينظر شرح ابن الناطم 15 . ابن يعيش 4 / 140 . شرح الاشموني 1 / 101] ولكن سيبويه لم يرسل الكلام على هذا النحو ، وهم إنما أخذوه عن المبرد في المقتضب ، أما سيبويه فقد كان يقول : «وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين» . [الكتاب 4 / 1] . فلم ينقل النحاة نص عبارته واكتفوا بقوله : (عوض لما منع من الحركة والتنوين) ، ولم يفتنوا لما كان سيبويه يعنيه بقوله : (كأنها) .

الثالثة :

النون في : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين . لقد لحقت هذه النون هذه الأفعال لتقي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة من القصر أو الحذف ، فلولاها لطرأ على هذه الأصوات ما يطرأ على ناسر

أصوات المدّ المتطرفة ، فنحن «نعرف» من الدراسات اللغوية أن حروف اللين (لعله يريد : المدّ) أو الحركات الطويلة تخفف أو تحذف ، إذا وقعت في نهاية الكلمات ، لذلك حذف العرب الألف من ضمير المتكلم (أنا) فقالوا : أَنْ بنون مفتوحة» . [دراسات في اللغة العربية - نامي ص 82] وهذه النون باقية مادام حذفها يؤدي إلى إخلال في المعنى ، فإذا أمن اللبس حذفت ولم يعد لبقائها جدوى ، وذلك إذا سبق هذه الأفعال أداة النفي في الماضي ؛ (لم .. لما) أو الأدوات التي تدخل على (يفعل) إذا كان للمستقبل ؛ (لن ، أن ، إذن) .. أقول : تحذف النون إذا دخل على هذه الأفعال أداة النفي التي ينفي بها الماضي ؛ (لم) ، لأن (يفعل) إذا انصرفت إلى الماضي جزم ، وجزم (يفعلان ويفعلون وتفعلين) ، لا يكون ، لوجود الألف التي تجعل اللام مفتوحة ، والواو التي تجعل اللام مضمومة ، والياء التي تجعل اللام مكسورة ، فلو تعرضت لما تعرض له الأصوات المتطرفة من قصر لبقيت الفتحة والضممة والكسرة التي هي من الألف والواو والياء ، فلا يلتبس (يفعل) المرفوع بـ (يفعل) المنصوب أو المجزوم .

فنون الوقاية في (يفعل) للواحد تقي آخره من الكسرة اللازمة ، وفي (يفعل) المتصل بألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة تقي آخره الذي هو مدّ من القصر أو الحذف .

ولعل من هذا القبيل إلحاق النون في بعض لهجاتنا بمستقبلات الأفعال الجوف ، نحو : (أقومن ، أروحن ، أصومن ، أجولن ، أريدن ، أجيبن ، أنامن) ، أو مستقبلات الأفعال الثلاثية المضعفة ، نحو (أمدن ، أردن ، أسدن ، أحبن) ، ولم تلحق هذه النون هنا استخفافاً ولا تأكيداً ، وإنما جيء بها ، في أكبر الظن ، لتقي ما قبلها من الحذف ، لأنه ساكن متطرف والصوت إذا تطرف كان عرضة للسقوط مدّاً كان أم غير مدّ .

(2) الهمزة :

وتأتي الهمزة في كثير من المواضع راقية لصوت مدّ

يراد الحفاظ على مدّه ، ومن أكثر هذه المواضع شياعاً :

1 - ألف التانيث الممدودة ، نحو : حسناء وصحراء وبيضاء ، ونحو ذلك . فالألف في هذه ونحوها هي ألف التانيث ، وهي العلامة اللفظية الثانية التي تدخل على الاسم لتانيثه ، والعلامة اللفظية الأولى هي هاء التانيث التي ترسم هكذا : (ة . ة) ، وهي التي تنقلب تاء في الوصل .

ألف التانيث في العربية ألفان ، ألف مقصورة كألف (ليلي) و(نجوى) و(ذكرى) . وألف ممدودة كألف (سمراء) و(حمراء) و(حواء) وغيرها مما مثلنا به وما لم نمثل به . ولا فرق بين الألفين إلا في الكمّ ، فكلاهما صوت مدّ ساكن ، ولكن الممدودة أطول من المقصورة ، بل هي المقصورة مطلّت حتّى صارت بمنزلة ألفين . وكان النحاة يفرقون بينها فيقولون : «الألف المفردة وهي المقصورة كجلبى ، وألف قبلها ألف فتقلب هي همزة ، وهي الممدودة كحمراء» . [شرح الأشموني 3/ 93] ولذلك كانوا إذا تكلموا في هذه الهمزة قالوا : هي بدل من ألف التانيث .

هاتان الألفان متطرفتان ، وهما ساكتتان فهما عرضة لأن يجور الاستعمال ، ووصل الكلام عليهما ، وعلى الممدودة خاصة فتعرضا لتقصير أو سقوط ، واستطاعت اللغة أن تكسح الكلمة المختومة بألف تانيث ممدودة بما بقيها ذلك ، وهي الهمزة ، ووظيفة هذه الهمزة بعد الألف هي وقايتها جور الاستعمال وتعرضها للسقوط أو القصر .

ولماذا الهمزة :

وإنما اختيرت الهمزة لوقاية الألف الممدودة ، لأنها من مخرج الألف ، ومخرج الألف متسع لهواء الصوت «وليس شيء من الحروف أوسع مخرج منها ، ولا أمدّ للصوت فإذا وقفت عندها لم تضمها بشقة ولا لسان ، ولا حلق كضم غيرها ، فيبوى الصوت إذا وجد متسعاً حتّى ينقطع آخره في موضع الهمزة» . [الكتاب 285/2] .

وتطرفها ، لأنَّ وقوع الصوت في آخر الكلمة يعرضه للتحوّل أو السقوط . [وافي .. علم اللغة ص 277] فأبقيت متحركة وكسعت بالهاء الساكنة .

2 - بعد المبنيات التي يراد الاحتفاظ بحركات أواخرهنَّ إذا كان ما قبلهن ساكن ، نحو : أَيْتُهُ ، وَضَرَّتُهُ ، وَثَمَّةٌ ، وَهَلَمَّةٌ في قول الراجز : يا أَيُّها الناس أَلَا هَلَمَّةٌ ، وَكَيْفَةُ ، وَلَيْتُهُ ، وَلَعَلَّةٌ ، وانطلقتُ ، وَأَنَّهُ ، إنما هي (أَنْ) بمعنى (نعم) في قول الشاعر :

وَيَقْلُنْ شَيْبٌ قَدْ عَلَا

ك وقد كَبُرْتُ فَقُلْتُ إِنَّهُ

ومثل ذلك : كَتَابِيَّةٌ ، وَعَصَايَةٌ ونحوهما ، لسكون ما قبل الآخر فيا .

3 - بعد ألف التثنية .. نحو : وايداه ، واراأساه ، واجر قلباه . انها هاء كسعت بها الألف الممدودة في آخر المندوب لوقايتها القصر ، ولولا هذه الهاء لم يتحقق المدُّ للألف ، أو لم يسلم المثل فيها ، لأنها وقعت متطرفة ، والأصوات المتطرفة : وخاصة أصوات المد ، عرضة للقصر ، وبالتأديب حاجة إلى مدِّ الألف لاسماع تفعجه أو ترجعه ، فاستعين بالهاء التي هي من مخرج الألف ، وكثيراً ما تبادلوا المواضع .

ومن هذا القبيل كلمة (آه) وهي اسم صوت ممدود كسع بالهاء للحفاظ ، على المدِّ ، ولازمت الهاء وهذا الصوت حتَّى عدَّت جزءاً من الصوت ، ثم اشتقَّ منه تأوُّه ، وكانَّ الهاء أصل من أصول الكلمة .

4 - وهناك أواق أخرى محدود استعمالهنَّ ليس لهنَّ من الشيع في الاستعمال ما للنون والهمزة والهاء ولذلك نكتفي بالإشارة إليها ، وقد رأيت في كلام أبي العباس ثعلب وفيها أملاه من مجالسه ما يمكنه أن نسلكه في الأواق . قال أبو العباس : «ومن قال : إنه قام زيد لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل فإذا اسقطت كان خطأ .. إنما قام زيد . دخلت (ما) وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت (ما) كان خطأ أن يلي (إن) فعلٌ ويفعلُ» . [مجالس ثعلب ص 272] .

ومن أجل هذا كان ناس من العرب يقولون في الوقف على كل ألف : «رأيت رجلاً ، فيهمز ، وهذه حُبلاً فيهمزون لقرب الألف من الهمزة حيث علموا أنهم سيصيرون إلى موضع الهمزة» . [الكتاب 2 / 285] .

فالهمزة في الممدودات إنما تنشأ عن قطع الألف بعد مدّها ، وليس وجبها ما ذهب إليه النحاة ولا سيما المتأخرون أن الهمزة في صحراء وحمرأ بدل من ألف التانيث ، ولا علاقة للهمزة بالتانيث ، وعلامة التانيث في صحراء وحمرأ هي الألف وحدها ، أما الهمزة فواقية ، تقي الألف الممدودة القصر أو الحذف .

2 - واو الجماعة في الفعل ، وتصحب الهمزة واو الجماعة في الفعل نحو : الحجاج وصلوا ، والمسافرون لم يعودوا وعودوا أنتم من حيث أتيتم . وتمتاز الواو والدال على الجمع بشيء من الطول ، فهي ضمة ممتولة ، كالألف في ليل إذ كانت فتحة ممتولة ، ولابد لهذه الواو من الهمزة بعدها ليسلم لها المدُّ والمطل ، أو لابد أن تظهر بعدها الهمزة ، لأنَّ الهمزة إنما تنشأ بقطع صوت المدِّ بعد مطله ، ولذلك رسموا هذه الهمزة الناشئة من مطل الواو بصورة ألف ، وهذا هو رأي الخليل وتفسيره ، وكان يقول : «إنهم لذلك قالوا : ظلموا» . [الكتاب 2 / 285] .

(3) الهاء :

وتستخدم الهاء لهذا الغرض في مواضع :

1 - بعد نون المثني والجمع ، ونون يفعلان ويفعلون وتفعلين ، نحو : هما معلّمان ، وهم معلّمون ، وهما يفعلان ، وهم يفعلون ، وأنت تفعلين .. وهذه الهاء ساكنة وتلحق هذه الأمثلة في الوقف ، وهي التي تسمى بهاء السكت .

وإنما تلحق الهاء هذه النون التي كانت هي واقية أيضاً ، لأنها تسكن في الوقف «فكروها أن يسكن ويسكن ما قبله ، وذلك إخلالٌ به» [الكتاب 2 / 278] بل ذلك يؤدي إلى أن تتعرض النون المحذوف لسكونها

الاشموني 44/2 [أو بلحارث [مغني اللبيب
404/1] .

. وذهب جمهورهم ، أو المحققون منهم على حدّ
تعبيرهم إلى أنّ (الذين) بدل من الواو ، أو إلى أنّ
(الذين) مبتدأ مؤخر والخبر هو (أسروا النجوى) . أو مبتدأ
خبره قول محذوف ، والتقدير ، الذين ظلموا يقولون :
هل هذا ... ، أو غير ذلك من توجيهات لا فائدة من
ذكرها . [مغني اللبيب 405/1] .

لم تكن الألف والواو والياء والنون أسماء ولا ضمائر ،
لم تكن أسماء لأنها ليست كالأسماء فليس لها معنى مستقل
كما يقال ، وليس لها بنية الأسماء لأنها تتألف من صوت
واحد ، ولم تكن ضمائر ، لأن الضمائر من حيث ما تعود
عليه ، أو ما تشير إليه ثلاثة أنواع ؛ ضمائر المتكلمين ،
وضمائر الغائبين ، وضمير المتكلم لا يكتفى به إلا عن متكلم
وضمير المخاطب لا يكتفى به إلا عن مخاطب ، وضمير
الغائب لا يكتفى به إلا عن غائب ، ولم نعرف أن ضميراً
للمتكلم استعمل في المخاطب أو في الغائب ، ولا عرفنا
ضميراً للمخاطب استعمل مكان ضمير للمتكلم أو
للغائب ، ولا ضميراً للغائب كُتبي به عن متكلم أو
مخاطب ، ثلاث طوائف هي الضمائر ، وكل طائفة منها لا
تستعمل إلا ضمن الحدود التي حددت لها .

أما الألف والواو والنون فقد استعملت للمخاطب
والغائب بلفظ واحد . يقال : الرجلان يقبلان ،
استعملت الألف هنا للإشارة إلى الغائبين ، ويقال : أنتما
تقبلان . وهنا استعملت للإشارة إلى المخاطبين .

ويقال : الرجال يُقبلون ، والواو فيه ضمير جماعة
الغائبين ، ويقال أقبلوا يا رجال ، أو أنتم تُقبلون والواو
فيها ضمير جماعة المخاطبين .

ويقال : النسوة يتساءلن والنون هنا لجماعة النسوة
الغائبات ، ويقال : أقبلن أيتها العاملات ، أو أنتن
تُقبلن ، والنون فيها لجماعة النسوة المخاطبات .

وليس شيء من الأسماء والضمائر يجري في الاستعمال

فليست (ما) الكافة في اصطلاح البصريين ، المركبة
مع (إنّ) في قولنا : إنما يسافر خالد إلا واقية للفعل أن
تدخل عليه .. كذلك ليست الهاء التي زعموا أنها ضمير
الشأن في نحو : إنه قام زيد إلا من قبيل الواقيات ، وقد
وقت الفعل أن تدخل عليه (إنّ) .

ويستطيع الدارس أن ينفذ منه إلى إلغاء إعراب مفتعل
كان التلاميذ ولا يبرحون ينوءون به ، فلو أعربنا قولهم :
إنه قام زيد ، فقلنا : إنه : أداة توكيد والهاء واقية ، وقام
زيد فعل وفاعله ، ولم نتكلف أن نقول : إنّ من الحروف
المشبهة بالفعل ، والهاء ضمير الشأن اسم إنّ ، وجملة قام
زيد في محل رفع خبر (إنّ) إذن ليسرنا الأمر للتلاميذنا
وكان ذلك أعلق بنفوسهم ، وأدنى إلى صفاء طباعهم .

3 - رأي في الألف والواو والياء والنون في الفعل

الألف في فعلاً ، ويفعلان وتفعلان وافعلاً ، والواو
في فعلوا ويفعلون وتفعلون وافعلاً ، والياء في تفعلين
وافعلي ، والنون في فعلن ويفعلن وتفعلن أنتن ، وافعلن
حروف لا أسماء ولا ضمائر ، ولكن النحاة ، ولاسيما
المتأخرون غيروا يسلكونهن في الضمائر . وقد ترتب على هذا
أنهم إذا واجهوا مثل قولنا : الرجلان سافرا أو الرجال
سافروا ، أو النسوة سافرن أعربوا الاسم مبتدأ ، والألف
والواو والنون فاعلين ، فإذا قيل : إذا الرجلان سافرا
سافرت معها أعربوه فاعلاً لفعل محذوف مفسر المذكر ،
ولا يجوز في نظرهم أن يكون فاعلاً للمذكور ، لأن
المذكور استوفى فاعله وهو (الألف) الذي سلّكه
الضمائر . والضمائر تقع موقع ما تشير إليه ، أو ما تكتفي
عنه .

ومما ترتب على ذلك أيضاً ما تكلفوه في إعراب قوله
تعالى : «أسروا النجوى الذين ظلموا» [الأنبياء 3] فقد
استبعدوا أن تكون (الذين) فاعلاً لـ (أسروا) لأن ذلك
إنما يمثل لغة قام القياس على خلافها ، بل وصفها بعضهم
بأنها لغة ضعيفة . [مغني اللبيب 405/1] وهي لغة
طيّئ أو لغة أردشوة [مغني اللبيب 404/1] - شرح

مثل هذا ، على أن الدارسين الأولين لم يكن لهم رأي صريح يفهم منه آتھن عندهم أسماء أو ضمائر .

فالواو حرف عند الأخفش والمازني ، [مغني اللبيب 404 / 1] .

والنون حرف عند المازني ، [مغني اللبيب 379 / 1] .

وقد وقف سيبويه موقفاً مترجحاً بين الاسمية والحرفية ، فھن أسماء إذا تأخرن عن الأسماء ، نحو : الرجلان أقبلوا . والرجال أقبلوا ، والنسوة أقبلن .. وھن حروف إذا تقدمن على الأسماء ، نحو : يقومان الرجلان ، ويقومون الرجال ، ويقمن الطالبات .. ھن أسماء ، لأنھن علامات إضمار ، وھن أحرف لأنھن علامات للتثنية والجمع . [الكتاب 5 / 1 ، 6 ، 39] .

إن الذھاب إلى أن الألف والواو والنون والياء في يفعلان ويفعلون ويفعلن ، وتفعلن من الضمائر ، وھم ، وتكلف بعيد ، وخاصة ما ذھب إليه سيبويه ، لأننا لم نجد لما ذھب إليه مثلاً في الضمائر ، ولا في غير الضمائر . وإذا تبين أن الأمر كذلك فالفاعل في قوله تعالى : «أسروا النجوى الذين ظلموا» ھو (الذين) ، أو الناس الذين تقدم ذكرھم ، ولا وظيفة للواو إلا بيان أن الفاعل جماعة .

والفاعل في قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرض عني بالحدود النواظر
وھو «الغواني» والنون لبيان عدد الفاعل ونوعه .

والفاعل في قول الآخر :

تولى قتال المارقين بنفسه

وقد أسلماء مبعّد وحميم

ھو (مبعّد وحميم) ، ولحقت الألف الفعل لبيان أن الفاعل اثنان .

وليس بمقتع قول الفراء في توجيه إعراب الآية . قال

الفراء : «وقوله : وأسروا النجوى . إنما قيل : وأسروا ، لأنها للناس الذين وصفوا باللھو واللعب . و(الذين) تابعة للناس مخفوضة ، كأنك قلت : اقترب للناس الذين ھذه حالھم ، وإن شئت جعلت (الذين) مستأنفة مرفوعة كأنك جعلتها تفسيراً للأسماء التي في أسروا ، كما قال : «فعموا وصموا ثم تاب الله علیھم ، ثم عموا وصموا كثير منهم» . [معاني القرآن 148 / 2] .

لأن إعراب (الذين) تابعة للناس مخفوضة يجعل الكلام والنظم مخلخلاً ، وقد يكون رأيہ في جعل (الذين) مستأنفة مقبولاً على أن يكون الفاعل ھو الناس ، وقد تقدم له ذكر ، لا الواو ، لأن الواو ليست ضميراً ، ولكنها علامة جمع .

وذكر القرطبي الآراء المختلفة في إعراب (الذين) ، وختم كلامه بقوله : «وأجاز الأخفش الرفع على لغة من قال : (أكلوني البراغيث) ، وھو حسن . قال الله تعالى : «ثم عموا وصموا كثير منهم» . وقال الشاعر :

بك نال النضال دون المساعي

فاهتدين النبال للأغراض

وقال الآخر :

ولكن ديسافي أبوه وأمه

بحوران يعصرن السليط أقاربہ

[تفسير القرطبي 11 / 269] .

ونسب ھذا الرأي لأبي عبيدة والأخفش وغيرھما . قال أبو عبيدة : «قد تفعل العرب ھذا فيظھرون عدد القوم في فعلھم إذا بدءوا بالفعل . قال أبو عمر والھذلي : «أكلوني البراغيث» بلفظ الجمع في الفعل ، وقد أظهر الفاعلين بعد الفعل» . [مجاز القرآن 34 / 2] .

وجاء في البحر المحیط بعد أن عرض للآراء المختلفة في توجيه رفع (الذين) : «أو على أنه (أي : الذين) فاعل ، والواو في (أسروا) علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث . قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرھما . قيل : وھي لغة شاذة ، والصحيح أنها لغة حسنة ، وھي من لغة

أزْدَشْنُوْة ، وخرج عليه قوله : «ثم عموا وصمّوا كثير منهم» . وقال شاعرهم :

يلومونني في اشتراء النخب

لأهلي وكلّهم ألوم

[البحر المحيط 297/6] .

فالألف والواو والياء والنون لحقت الفعل لبيان عدد الفاعل أو نوعه ، والألف والواو خاصة في (يفعلان ، يفعلون ، هما الألف والواو في (الزيدان) و(الزيدون) لا وظيفة لهما في الموضوعين غير الدلالة على التثنية والجمع ، لكنّها في الأفعال للدلالة على عدد الفاعلين .

ومثلها الياء والنون في تفعلين .وتفعلن ، فالتاء فيها ضمير المخاطبة ، والياء علامة أن المخاطبة واحدة ، والنون علامة أن الخطاب موجه إلى أكثر من اثنين .

إنّ الذهاب إلى أن الواو أو الألف تكون ضميرا حيناً ، وحرفاً حيناً حكم تصوّره النحاة فالزموا به أنفسهم ، ولا نرانا ملزمين بالأخذ به ، فإذا قيل : قاما الزيدان ، أو الزيدان قاما فلسنا واجدين فرقا بين الجملتين ، فكلاهما جملة فعلية ، وكلاهما جملة واحدة فيها إسناد واحد ، فإذا قلنا : قاما الزيدان كنا ننحو نحو

الطائيين وبنو الحارث بن كعب وأزْدَشْنُوْة وكانوا يمثلون ثلاث بيئات لغوية واسعة لا يصحّ تجاهلها ، فقد امتدّ أثرها ، إلى لهجة قريش التي اتخذت لغة نموذجية وحدت لهجات القبائل المختلفة في لغة عربية موحدة نزل بها القرآن ، وقيل فيها الشعر ، وخطب بها الخطباء ، وتحدث بها فصحاء العرب ، وقد تمثل تأثيرها في اللغة النموذجية بما جاء فيها من شعر وكلام وردت فيها المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد تقدم الفعل أو تأخر . لقد جاء في التنزيل قوله تعالى : «وأسروا النجوى الذين ظلموا» ، وقوله تعالى : «ثم عموا وصمّوا كثير منهم» . وقوله تعالى : «لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً» ،

فقد جوز الزمخشري أن تكون الواو حرفاً وقال : «يجوز أن تكون علامة للجمع كالتي في (أكلوني البراغيث)» ، والفاعل : من اتخذ ، لأنه في معنى الجمع» . [الكشاف 423/2 ، 424] .

وبعض الأحاديث ، كالحديث الذي يتناقله النحاة : «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» .

ولغة التخاطب ، فيما حكوا عن أبي عمرو الهذلي من قوله : أكلوني البراغيث ، وبإضافة لهجة هذيل إلى تلك اللهجات صار لأسلوب المطابقة بين الفعل والفاعل في جميع الحالات فضل تقدير واعتبار لم يصح معه وصف هذه اللغة بالشذوذ .

وما جاء من شعر مرّ بنا أمثلة منه ، وهو كثير . فإذا قلنا : إن جملة (الزيدان قاما) وجملة (قاما الزيدان) جملة واحدة فيها إسناد واحد ، ومُسند إليه واحد ، وهو : (الزيدان) لم نبرج أسلوباً ، ولا غيرنا معنى .

وكذلك (الرجال) في قولنا : «الرجال جاءوا» و«جاءوا الرجال» هو الفاعل ، وإنما لحقت الواو الفعل لتحقيق المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل .

وتبين مما تقدم أن المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في جميع الحالات أسلوب واسع النطاق في الاستعمال ، وقد اصطنعته أربع بيئات لغوية : بيئة هذيل وبنو الحارث بن كعب ، وأزد شنوءة وبيئة طيئ ، واعتمده كثير من أعلام الدارسين .

فإذا أخذنا بهذه اللغة المعتمدة التي رواها الثقات فقد كنّا أبطلنا في نحو المناطقة قواعد قامت على اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس ، وألغينا وجوها إعرابية متكلفة .

كالوجه القائل : إن (الذين) في قوله تعالى : «وأسروا النجوى الذين ظلموا» بدلٌ من الواو .